الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية بلغ 59,06 مليار دينار.. و2,16 مليار ودائع استقبلتها البنوك بين يناير ومايو 2025

1.89 مليار دينار قروضاً جديدة مُنحت خلال 5 أشهر

علاء مجيد

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، ارتفاع إجمالي القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين خلال أول 5 أشهر من 2025، بقيمة 1,89 مليار دينار، ليسجل الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية مستوى قياسيا عند 59,07 مليار دينار بنهاية مايو الماضي، مقارنة بمستوياته بنهاية ديسمبر 2024، والبالغة 57,17 مليار دينار، وبنمو نسبته 3,3٪.

وخلال شهر مايو الماضي، بلغ حجم القروض الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين نحو 777 مليون دينار، بزيادة نسبتها 1,3٪ عن رصيد التسهيلات الائتمانية البالغ 58,29 مليار دينار بنهاية شهر أبريل الماضي. وتفصيلا، سجلت القروض الممنوحة للمقيمين 51,1 مليار دينار بنهاية مايو الماضي، بارتفاع خلال الفترة من يناير حتى مايو من العام الحالي بقيمة 1,7 مليار دينار وبنسبة 3,4٪ بالمقارنة برصيدها البالغ 49,41 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

فيما سجلت القروض الممنوحة لغير المقيمين 7,96 مليارات دينار بنهاية مايو الماضي، بزيادة خلال الفترة من يناير حتى مايو بقيمة 204 ملايين دينار وبنسبة نمو 2,6٪ بالمقارنة برصيدها البالغ 7,75 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024.

ويقصد بـ«غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، والشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها.

وجاءت زيادة حجم القروض الممنوحة بالبلاد للمقيمين وغير المقيمين منذ بداية العام الحالي حتى مايو الماضي، بدعم من زيادة القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، حيث بلغت مستوى 16,81 مليار دينار بنهاية مايو الماضي، بارتفاع خلال 5 أشهر بقيمة 266 مليون دينار وبنسبة 1,6٪، بالمقارنة برصيدها البالغ 16,54 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

فيما تراجعت التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة بالكويت منذ بداية العام حتى مايو بنحو 19 مليون دينار، بنمو 0,9٪ ليصل رصيدها التراكمي إلى 2,05 مليار دينار مقارنة بـ 2,07 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وبلغ إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية بنهاية مايو مستوى 19,56 مليار دينار، مرتفعه خلال أول 5 أشهر من العام الحالي، بواقع 236 مليون دينار وبنسبة نمو 1,2٪، وذلك بالمقارنة بمستواها البالغ 19,32 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع القروض الموجهة لشراء أوراق مالية خلال الفترة من يناير حتى مايو من 2025، لتسجيل مستوى 4,16 مليارات دينار بنهاية مايو الماضي، مقارنة بـ3,79 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو بلغت 9,6٪ وبقيمة 367 مليون دينار.

فيما بلغ إجمالي التسهيلات المقدمة لقطاع النفط والغاز منذ بداية العام وبنهاية مايو لتسجل مستوى 2,45 مليار دينار، بالمقارنة بـ 2,46 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة تراجع بلغت 0,3٪، وبقيمة 7 ملايين دينار. وأوضحت البيانات انخفاض قروض البنوك منذ بداية العام الحالي 2025 لتسجل مستوى 3,28 مليارات دينار بنهاية مايو الماضي، مقارنة بـ 3,41 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة تراجع بلغت 3,7٪ وبقيمة 128 مليون دينار.

نمو الودائع

وعلى صعيد الودائع، أظهرت بيانات «المركزي» ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال الفترة من يناير حتى مايو الماضيين لتبلغ مستوى 55,99 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية 2024 والبالغة 53,82 مليار دينار، وبارتفاع قيمته 2,16 مليار دينار وبنسبة ارتفاع 4٪.

وتفصيلا، زادت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين خلال أول 5 أشهر من العام الحالي لتسجل مستوى 51,18 مليار دينار بنهاية مايو بنمو 1,3٪ وبقيمة 686 مليون دينار مقارنة بـ50,49 مليار دينار في ديسمبر الماضي.

فيما ارتفعت الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل غير المقيمين منذ بداية العام حتى مايو الماضي لتصل إلى مستوى 4,8 مليارات دينار بنمو نسبته 44,5٪ وبقيمة 1,48 مليار دينار مقارنة بـ3,32 مليارات دينار في ديسمبر 2024.

وأظهرت البيانات أن ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين، منذ بداية العام حتى نهاية مايو الماضي، جاء مدفوعا بزيادة ودائع القطاع الخاص بالدينار لتصل إلى 38,86 مليار دينار مقارنة بـ 37,6 مليار دينار في ديسمبر الماضي، وبنسبة زيادة بلغت 3,36٪ وبقيمة 1,26 مليار دينار. وأشارت البيانات إلى زيادة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنهاية مايو الماضي بقيمة 840 مليون دينار ليصل رصيد الودائع بالعملات الأجنبية إلى 4,84 مليارات دينار، مقارنة بـ 4 مليارات دينار بنهاية ديسمبر وبنمو نسبته 20,9٪. فيما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى 7,65 مليارات دينار مقارنة بـ 7,13 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي بقيمة ارتفاع 523 مليون دينار وبنسبة نمو 7,33٪.

وكشفت بيانات «المركزي» تراجع الودائع الحكومية منذ بداية العام حتى نهاية مايو الماضي لتصل إلى 4,62 مليارات دينار مقارنة بـ 5,08 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي وبنسبة تراجع بلغت 9,1٪ وبقيمة 464 مليون دينار.

بالأرقام.. ودائع وقروض المواطنين والمقيمين خلال أول 5 أشهر من 2025

القروض

59.07 مليار دينار
رصيد التسهيلات الائتمانية بنهاية مايو

1.89 مليار دينار
قروضاً مُنحت منذ بداية 2025

التسهيلات الشخصية

19.56 مليار دينار
الإجمالي بنهاية مايو الماضي

236 مليون دينار
قروضاً جديدة مُنحت في 5 أشهر

266 مليون دينار
قروضاً إسكانية منذ بداية العام

قروض شراء الأوراق المالية

4.16 مليارات دينار
الإجمالي بنهاية مايو الماضي

367 مليون دينار
قروضاً جديدة مُنحت في 5 أشهر

236 مليون دينار
تسهيلات للأفراد منذ بداية العام

الودائع

55.99 مليار دينار
إجمالي الودائع بنهاية مايو 2025

2.16 مليار دينار
زيادة في الودائع منذ بداية العام الحالي

ودائع القطاع الخاص

43.72 مليار دينار
رصيد الودائع بنهاية مايو الماضي

4.85 مليارات دينار
رصيد الودائع بالعملات الأجنبية

38.86 مليار دينار
رصيد الودائع بالدينار الكويتي

ودائع الحكومة

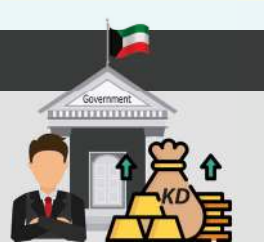

4.62 مليارات دينار
رصيد الودائع بنهاية مايو

3.95 مليارات دينار
رصيد الودائع لأجل

671 مليون دينار
رصيد الودائع تحت الطلب

خلال مايو الماضي .. لتحلّ في المرتبة الرابعة بين موردي النفط لطوكيو بحصة 7,5٪

4,23 ملايين برميل صادرات النفط الكويتي لليابان

(كونا): أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس تراجع الصادرات الكويتية من النفط الخام لليابان بنسبة 22,2٪ خلال شهر مايو الماضي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي لتصل إلى 4,23 ملايين برميل بمتوسط 137 ألف برميل يوميا، مسجلة ثاني انخفاض شهري على التوالي. وأوضحت وكالة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية في تقرير أولي، أن الكويت جاءت في المرتبة الرابعة بين موردي النفط لليابان خلال مايو الماضي بحصة بلغت 7,5٪ من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مقابل 8,3٪ في مايو 2024.

وذكر التقرير أن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام ارتفع بنسبة 13,9٪ على أساس سنوي ليصل إلى 2,4 مليون برميل يوميا مسجلا بذلك أول زيادة منذ شهرين. وأشار إلى أن واردات اليابان النفطية من الشرق الأوسط شكلت 90,5٪ من إجمالي الواردات بانخفاض قدره 4,8٪ مقارنة بالعام الماضي. وعادت السعودية إلى صدارة موردي النفط لليابان خلال مايو الماضي بصادرات بلغت 981 ألف برميل يوميا بزيادة سنوية قدرها 29,3٪ تلتها الإمارات بـ 980 ألف برميل يوميا وبارتفاع طفيف بلغت نسبته 0,6٪.

فيما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بـ 189 ألف برميل يوميا وقطر في المرتبة الخامسة بـ 63 ألف برميل يوميا. وتعد اليابان ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الصين والولايات المتحدة.

25٪ زيادة بإيرادات الصندوق إلى 413 مليار ريال.. مواصلاً تعزيز مركزه المالي

أصول «صندوق الاستثمارات» السعودي تقفز 18٪ إلى 4,32 تريليونات ريال بنهاية 2024

واس: كشف صندوق الاستثمارات العامة السعودي عن ارتفاع إجمالي موجوداته بنسبة 18٪، لتصل إلى 4,32 تريليونات ريال بنهاية 2024، مقارنة بـ 366 تريليونات ريال للعام السابق، وارتفاع إجمالي إيرادات الصندوق بنسبة 25٪، لتصل 413 مليار ريال، مقارنة بـ331 مليار ريال للعام السابق، مؤكدا مواصلته تعزيز مركزه المالي، بما يتماشى مع أهدافه الاستراتيجية.

وأوضح الصندوق أن هذه الارتفاعات تحققت نتيجة ارتفاع إيرادات مجموعة من شركاته، منها شركة سافي للألعاب الإلكترونية، وشركة التعدين العربية السعودية «معادن»، وشركة الاتصالات السعودية «إس تي سي»، والبنك الأهلي السعودي، وشركة تأجير الطائرات «أفيليس»، وبنك الخليج الدولي، إلى جانب توزيعات أرباح شركة أرامكو، بالإضافة إلى مساهمة بعض المشاريع الكبرى، حيث بدأت تحقيق إيرادات متزايدة مقارنة بالعام السابق.

وبين صندوق الاستثمارات العامة أن صافي أرباحه بلغ 26 مليار ريال، مفيدا بأن صافي الربح تأثر بعدد من الظروف مثل التحديات الاقتصادية العالمية، كارتفاع أسعار الفائدة والتضخم وخسائر الهبوط المرتبطة ببعض المشاريع، وذلك باعتبار التغيرات في الخطط التشغيلية وازدياد التكاليف التقديرية، وتشكل أقل من 2٪ من إجمالي الموجودات.

وأفاد الصندوق بأنه استطاع المحافظة على استقرار مستويات النقد عند 316 مليار ريال، مفيدا بأن قيمة القروض والتسهيلات للمجموعة ارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى 570 مليار ريال، مؤكدا في ذات الصدد مواصلته والشركات التابعة له تنويع مصادر التمويل من خلال صفقات ناجحة في أسواق المال العالمية.

108 ملايين دينار متوسط قيمة التداولات اليومية خلال أول 6 أشهر من العام الحالي

12,7 مليار دينار سيولة «البورصة» في النصف الأول.. بقفزة 92٪

شريف حمدي

اختتمت بورصة الكويت تعاملات النصف الأول من 2025 بأداء ايجابي على جميع المستويات، خاصة القيمة السوقية التي حققت مكاسب لافتة منذ بداية العام الحالي، إذ ارتفعت بنحو 6,9 مليارات دينار خلال الأشهر الـ 6 الماضية بنسبة ارتفاع بلغت 16٪.

ووصل إجمالي القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت بنهاية جلسة ختام النصف الأول من 2025 إلى 50,52 مليار دينار ارتفاعا من 43,57 مليار دينار بختام 2024.

وعبرت مكاسب القيمة السوقية لسوق الأسهم الكويتي عن مدى ثقة المتعاملين بمختلف شرائحهم منذ بداية العام الحالي في الفرص المتوافرة بكل القطاعات، وهو ما ظهر من خلال الزخم الشرائي على الكثير من الأسهم أغلب فترات التداول حتى في وقت تقلبات أداء الأسواق العالمية وكذلك الإقليمية، لتسجل بورصة الكويت أفضل أداء بين بورصات الخليج منذ بداية العام الحالي.

وتجلت أبرز مكاسب بورصة الكويت خلال النصف الأول في قفزة مستوى السيولة المتدفقة، حيث بلغت المحصلة الإجمالية 12,7 مليار دينار ارتفاعا من 6,6 مليارات دينار في النصف الأول من 2024 بنسبة ارتفاع 92٪، علما أن سيولة النصف الاول من 2023 كانت 5,1 مليارات دينار.

وارتفع متوسط التداول اليومي خلال الأشهر الـ 6 الأولى الماضية إلى 108 ملايين دينار مقابل 56 مليون دينار في العام الماضي، ودلالة هذا المنحى التصاعدي للسيولة المتدفقة، ان بورصة الكويت اصبحت جاذبة للمستثمر بتوافر قناعة راسخة تجاه الفرص الاستثمارية الواعدة، ليس على مستوى المستثمر المحلي فحسب، بل على مستوى المستثمر الاجنبي ايضا، وهو ما يعبر عنه صافي شراء المؤسسات وصناديق الاستثمار الاجنبية من بداية العام حتى نهاية مايو الماضي والذي بلغ 324 مليون دينار، فضلا عن تدفقات أجنبية تقدر بـ 140 مليون دينار استقبلها السوق خلال النصف الأول عبر 4 مراجعات دورية لمؤشري MSCI وفوتسي راسل.

واستحوذت الاسهم المصرفية على النصيب الأكبر من السيولة من بداية السنة، مثل «بيتك» بـ 1,2 مليار دينار، ثم سهم «الوطني» بـ 714 مليون دينار، ثم سهم بنك وربة بـ 541 مليون دينار، فيما تصدر قائمة الأكثر تداولا من بداية العام سهم أولى وقود بـ 1,6 مليار دينار، وكان السهم قد شهد تداولات استثنائية خلال الربع الأول.

وارتفعت أحجام التداول خلال النصف الأول بنسبة ارتفاع 83٪، بإجمالي 49,5 مليار سهم مقابل 27,1 مليار سهم خلال النصف الأول من 2024، وكان أبرز الأسهم الأكثر تداولا «م. أعمال» بتداول 5,5 مليارات سهم، تلاه «وربة» بـ 2,8 مليار سهم، ثم «أولى وقود» بتداول 2,7 مليار سهم.

وأنهت بورصة الكويت تعاملات النصف الأول على ارتفاعات جماعية لمؤشراتها، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بمقدار 1349 نقطة ليصل إلى 9187 نقطة من 7838 نقطة في نهاية العام الماضي، بنسبة ارتفاع 17,2٪، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ 287 نقطة ليصل إلى 7194 نقطة ارتفاعا من 6907 نقطة بنسبة ارتفاع 4,2٪، وبذلك ارتفع مؤشر السوق العام بـ 1093 نقطة ليصل إلى 8455 نقطة ارتفاعا من 7362 نقطة في نهاية العام الماضي بنسبة ارتفاع 14,8٪.